

اللجنة الخامسة
الجلسة السادسة
المعقدة يوم الخميس
١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
المجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس : السيد دينو (رومانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال : الازمة المالية الراهنة للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : حالة الطوارئ المالية في الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال : الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعى الحسابات (تابع)

.../..

Distr. GENERAL
A/C.5/47/SR.6
3 December 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتمويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١٠٦ من جدول الاعمال : الأزمة المالية الراهنة للأمم المتحدة (تابع) (A/46/600)
و ٣-١ Add.1 و A/46/765 ، A/46/13 ، A/C.5/47/13

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : حالة الطوارئ المالية في الأمم المتحدة (تابع)
(A/C.5/47/13 ، A/46/765 ، A/46/600) و ٣-١ Add.1

البند ١٢٤ من جدول الاعمال : الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) (A/46/484)

١ - السيدة فريشيت (كندا) : قالت ، وهي تتحدث أيضاً بالنيابة عن استراليا ونيوزيلندا ، إنها توافق على الملاحظات التي أبدتها ممثل الترويج في الجلسة الرابعة بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي والتي مفادها أن عدم قيام العديد من الدول الأعضاء بدفع الاشتراكات يضع عبئاً غير عادل على الدول الأعضاء التي وفت فعليها بالتزاماتها المالية . وقالت إن من المهم الحفاظ على شقة الدول الأعضاء في المنظمة .

٢ - وأضافت قائلة إن النقاط الثلاث التي أكدت عليها كندا واستراليا ونيوزيلندا في العام الماضي ، عندما قدم الأمين العام المقترنات المعروضة الآن على المجلس ، تبقى محيحة . فأولاً ، يجب على الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة كاملاً وفي الوقت المحدد . وثانياً ، يجب عليها أن تكون على استعداد لإعطاء الأمانة العامة ما تحتاج إليه من موارد لاداء الدور النشط جداً الذي يُطلب منها في جميع مجالات مسؤوليتها بموجب الميثاق . وثالثاً ، يجب على الأمانة العامة أن تتحقق مستوى رفيعاً من الاقتضاء والفعالية .

٣ - وقالت إن الدول الأعضاء ، فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، ستظل ميالة الستأخير المدفوعات ما لم يحمل ما يجعلها تدرك أن نمط المدفوعات المشوب بعدم اليقين يلحق الضرر بالمنظمة بأسرها وما لم يُطلب من الدول الأعضاء التي أخفقت في الدفع في الوقت المحدد أن تتحمل التكاليف . وقالت إن العديد من الوفود التي اشتركت في الفريق العامل الذي درس موضوع الحواجز خلال الصيف قد أعربت عن استعدادها للموافقة على إدخال نظام للعقوبة أو للإنذار من النوع الذي يستخدمه بالفعل عدد من الوكالات

(السيدة فريشيت ، كندا)

المختصة . وقالت إنه ينبغي أن يكون من الممكن موافقة هذه الخطة مع الميزانية العادلة كما حثت اللجنة على مواصلة العمل بشأن هذا الموضوع . وذكرت أن وجود دورة للميزانية في منتصف السنة ، علاوة على ذلك ، قد يؤدي إلى تحسين إمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية وأنها ترحب بأي تقرير من الأمانة العامة بهذا الشأن .

٤ - واستطردت قائلة إن من المروع أنه لم يقم حتى الآن إلا ثلث الدول الأعضاء تقريراً بدفع كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادلة ، بينما لم يقم إلا ١٨ بلداً ، بما فيها كندا واستراليا ونيوزيلندا وعدد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً ، بالوفاء بالتزاماتها في الميزانية العادلة والالتزاماتها المتعلقة بحفظ السلام . وقالت إنه إذا أمكن لهذه البلدان أن تدفع اشتراكاتها كاملة ، فمن المؤكد أن يحذو باقي الأعضاء حذوها . وأعربت عن موافقتها على ما قاله ممثل النرويج من أن الضغوط المحلية تتزايد على البلدان التي دفعت في الوقت المحدد كي تؤخر مدفووعاتها . وأضافت أنه لا يمكن كسر الحلقة المفرغة إلا عندما تعترف جميع الدول الأعضاء بمسؤولياتها الجماعية عن ضمان وجود قاعدة مالية سليمة بدفع أنصبتها المقررة في الموعد المحدد .

٥ - وقالت إن الدول الأعضاء ترغب ، بالنسبة للنقطة الثانية ، في إسناد تحديات جديدة ، مثل البيئة ، إلى الأمم المتحدة وإنها أظهرت استعدادها لإعادة توجيه الأولويات المتعلقة بالسياسات . وأضافت أنه يجب إعطاء الأمانة العامة ما يلزم من الموارد لإنجاز هذه البرامج ، وأن كندا واستراليا ونيوزيلندا على استعداد لتقديم نصيبها .

٦ - وأردفت قائلة إن معظم الدول الأعضاء تتعرض لضغوط مالية قاسية بسبب انخفاض مستويات النمو الاقتصادي المحلي ؛ ومع ذلك ، فإذا أريد للمنظمة أن تواصل الاستجابة لما يطلب منها من مطالب في وقت من النمو الحقيقي المفري في التمويل ، فإنها يجب أن تسمح باستخدام الموارد استخداماً دينامياً ولا توافق تجميد البرامج من حيث التوقيت . وعلاوة على ذلك ، يجب عليها إلا تلتج على الانصياع للقواعد ، الأمر الذي يمنع الأمانة العامة من استخدام الموارد بالطريقة الأكثر اقتصاداً . وحثت اللجنة على أن تنظر بعقل منفتح إلى التوصيات الخاصة بوضع شكل جديد للميزانية والى مقترن الأمانة العامة بشأن المزيد من المرونة في إدارة الوظائف الشاغرة . وقالت إنه يجب

(السيدة فريشيت ، كندا)

أن تدرك الدول الأعضاء أنها بإصرارها على موافلة تمويل البرامج الجارية ، بغض النظر عن أهميتها حاليا ، تضع الأمانة العامة في وضع مستحيل . وأشارت إلى ما قاله وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم بأن القول باعتبار كل برنامج ذا أولوية يرقى إلى القول بـلا شيء يعتبر ذا أولوية .

٧ - ومضت قائمة إن النقطة الثالثة حاسمة بالنسبة لحل الأزمة المالية ، إذ أن الأمانة العامة تحتاج إلى أن تثبت عمليا أن لها تحكما فعالا في الموارد المخصصة ، ويبعد هذا عن أن يكون هو الحال في الوقت الراهن . وأكدت أن من المعقول أن يتوقع من منظمة مثل الأمم المتحدة أن تعد سجلا دقيقا ومستكملا للإنفاق الحقيقي في غضون فترة تتراوح من ١٠ أيام إلى ١٥ يوما من نهاية كل شهر . وقالت إنه يجب على مديري البرامج أن يحصروا الإنفاق في حدود مخصصات الميزانية وأن يتفهموا الحاجة إلى إعادة وزع الموارد بينما يسعون إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي تناولت استيعاب الزيادات التضخمية للتكلفة .

٨ - وقالت إنه يجب إيجاد مستوى رفيع من الكفاءة وتحقيق مزيد من المسائلة وإنها ترحب بآراء الأمانة العامة بشأن كيفية معالجة مشاكل التنظيم والرقابة على نحو عاجل . واستدركت قائمة إنها على ثقة أن بإمكان الأمم المتحدة أن تحقق الوصول إلى وضع مالي سليم ببابق الإنفاق في حدود الموارد المخصصة ، فتقدم حواجز للدفع في الوقت المحدد وتذرر مزيدا من الأموال الاحتياطية لتفطية الإنفاق المفاجئ والاستثنائي في مجال حفظ السلم .

٩ - السيد شين جيان (الصين) : لاحظ مع الأسف أن الجمعية العامة قد أخفقت في اتخاذ قرار بشأن الأزمة المالية وحالة الطوارئ المالية في دورتها السابقة ، وقال إنه يأمل أن تؤدي المناقشة الحالية إلى توافق آراء مرض . وقال إن الأزمة المالية الجارية لا تتتسق مع تعزيز دور الأمم المتحدة ومع التوقعات المتزايدة والتحديات الجديدة التي تواجهها . وأضاف قائلا إن سبب الأزمة ، كما يعلم الجميع ، هو إخفاق بعض الدول الأعضاء في دفع اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية وفي عمليات حفظ السلم . فإذا كان للأمم المتحدة أن تفي بالآمال والتوقعات المعقودة عليها ، يجب على جميع الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المالية كاملة وبأسرع وقت ممكن ، ولا سيما المساهمون الرئيسيون القادرون ماليا على فعل ذلك .

(السيد شين جيان ، الصين)

١٠ - وأضاف قائلاً إنه فهم أن فريقاً من الخبراء يقوم حالياً بدراسة مشكلة الأزمة المالية وسيقدم توصيات إلى الأمين العام . وقال إنه يأمل أن يكون إسهامهم عوناً للجنة ويستطيع إلى تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع .

١١ - ومضى قائلاً إن وفد بلده قد أبدى بالفعل آراءه بشأن المقترنات الرامية إلى حل الأزمة المالية والتي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩١ . وقال إنه يعتقد ، بصورة عامة ، أن اتخاذ تدابير كزيادة صندوق رأس المال المتداول وإنشاء صناديق أخرى مختلفة لا يمكنها أن تحل الأزمة حال جذرياً إذ أنها تعني تحويل المسؤولية عن المتأخرات في الاشتراكات المقررة إلى الدول الأعضاء التي قامت بالوفاء بالتزاماتها كاملة . وإن هذا ليس بعادل ، ومن ثم غير مرغوب فيه . وقال إنه ينبغي ، مع ذلك ، نظراً لازدياد عمليات حفظ السلم ، إيلاء الاعتبار للمقترح المتعلق بإنشاء صندوق احتياطي لحفظ السلم ، إذ أن من شأن ذلك أن يساعد على حل مشكلة الوفاء بتكاليف بداية هذه العمليات . وقال إن وفد بلده يرغب في الدخول في مناقشات ومشاورات تتعلق بحجم الصندوق ووسيلة تمويله .

١٢ - وقال إن بلده قد قام ، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والمالية العديدة التي يواجهها كبلد نامي ، بدفع نصيبه المقرر من الميزانية العادية كاملاً في كل سنة كما دفع أيضاً جميع أنصبته المقررة في عمليات حفظ السلم في الوقت المحدد . وأعرب عن رغبته في أن يبيّن ، في هذا الصدد ، أن الصين قد دفعت مؤخراً اشتراكها المقرر البالغ ٢,٣٩ من مليارات الدولارات لعمليات حفظ السلم . وبناءً على ذلك ، فإن نصيب الصين المقرر غير المدفوع لعمليات حفظ السلم ، على نحو ما سجل في المرفق الرابع من تقرير الأمين العام عن الحالة المالية للأمم المتحدة (A/C.5/47/13/A) ، ينبغي أن يكون ٢,٩٦ من مليارات الدولارات .

١٣ - السيد غوديميا (أوكرانيا) : قال ، وهو يعلق على تقرير الأمين العام عن تكوين المجموعات الحالية من الدول الأعضاء من أجل قسمة تكاليف عمليات حفظ السلم المملوكة من الانصبة المقررة (A/47/484) ، إنه لا يفهم لماذا تم وضع بلده في المجموعة (باء) ، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل يقل فيه عن ٣٠٠ دولار ، بينما تم وضع بلدان أخرى يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها على ٤٠٠ دولار في المجموعة (جيسم) . وأضاف أن من غير الواقع ما إذا كان قد تم اعتبار الظروف الاقتصادية المحددة

(السيد غوديم ، أوكرانيا)

أو الظروف الأخرى لفرادى البلدان لدى تحديد تكوين المجموعات . . وقال إنه نظراً للصعوبات التي يسببها التحول الاقتصادي والديون الأجنبية الموروثة من الاتحاد السوفياتي سابقاً وأشار حادثة تشيرنوبيل ، يوجد كل ما يبرر تحويل بلده من المجموعة (باء) إلى المجموعة (جيم) . واستأنف قائلاً إن من سوء الطالع أنه لم يتم بعد وضع المنهجية الازمة كأساس لهذا القرار وأنه لا يسعه إلا أن يأمل أن يرغب بلد آخر في التبادل مع بلده من حيث المجموعة .

١٤ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده يوافق على الاقتراحات الواردة في الفقرة ٩ من التقرير المتعلق بالتغييرات في تقسيم البلدان إلى مختلف المجموعات ، والتي تتوضع بموجبها البلدان التي تكون متوسطات نصيب الفرد من الدخل القومي فيها ٥٠٠٠ دولار أو أكثر في المجموعة (باء) وتتوسط البقية في المجموعة (جيم) . وقال إنه ، مع ذلك ، يعترض على الإشارة في التقرير إلى توصيات لجنة الاشتراكات الواردة في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة (A/47/11) ، الذي اقتربت فيه معدلات جديدة للاقتصاد في الميزانية العادية . وأضاف أنه يرى أن تلك التوصيات هي موضع شك شديد وتحكم مسبقاً على نتيجة المداولات التي ستجرى بشأن جدول الانصبة المقررة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة عندما يتم اتخاذ قرار مناسب بشأن هذه المسألة .

١٥ - السيد أوسيليا (الأرجنتين) : قال ، وهو يشير إلى العدد الهائل من الدول المتاخرة حالياً في دفع اشتراكاتها المقررة ، إنه قد يكون من بين الأسباب المحتملة لذلك الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تشهدها بلدان عديدة ، مثل النقل السلبي للموارد ، وانهيار أسعار السلع الأساسية ، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية ، وإعادة التشكيل الداخلي للاقتصادات الآخذة في التحول . وقال إن تحسن الاقتصاد العالمي هو الطريقة الوحيدة لإعطاء البلدان النامية وسيلة للفوائض بالتزاماتها المالية . وأضاف أن الأرجنتين نفسها كانت لمدة طويلة متاخرة في دفع ما عليها للمنظمة بيد أنها سدت مدفوعات كبيرة في عام ١٩٩٣ بغية تسديد ديونها للميزانية العادية . ومن ثم فقد بذلت الحكومة جهداً كبيراً لمواكبة مسؤولياتها بوصفها دولة عضواً على الرغم من أنها تفتقر بإعادة تكيف في الداخل وليس هناك ما يدل على تغيير في الصعوبات الخارجية التي يعاني منها اقتصادها .

(السيد أوسيلا ، الأرجنتين)

١٦ - وأضاف قائلاً إن هناك سبباً ثانياً ربما يكون سياسياً، هو الافتقار إلى التماطج من جانب بعض الدول مع مثاليات المنظمة وأهدافها أو غياب توافق الآراء بشأن وسائل تحقيق هذه الأهداف . وقال إنه ينبغي للدول الأعضاء إلا تعتبر اشتراكاتها إنفاقاً بل أن تعتبرها استثماراً في السلم والاستقرار والأمل لقطاعات كبيرة من البشرية ، على اعتبار أنه يجب أن تكون للأمم المتحدة ، كما ذكرت مجموعة زيو ، قدرة كافية على القيام بمهامها لحفظ السلم ، تسلیماً بأن الموارد المكرسة لهذه المهمة ستكون دائماً أقل من تكاليف الحروب بصورة غير قابلة للمقارنة (A/47/232 ، الفقرة ٢١) .

١٧ - وأردف قائلاً إن من شأن المزيد من الوضوح في تحصيم الموارد والتحكم فيها ، في الحقبة الجديدة من العلاقات الدولية ، حيث يوجد توافق آراء بشأن الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تؤديه ، أن يعطي المنظمة المزيد من المصداقية ويضمن التمويل الكافي لجميع الأنشطة المأذون بها من جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن .

١٨ - واستطرد قائلاً إن وفده بلده على استعداد للنظر في مختلف الوسائل المؤقتة التي اقترحها الأمين العام ، بيد أنه لا يمكن تحقيق حل حتمي للأزمة المالية إلا إذا قامت الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها كاملة وفي الوقت المحدد ، وأنه يتطلع بشفف استنتاجات فريق الخبراء الرفيع المستوى الذي عينه الأمين العام .

١٩ - ومضى يقول إن وفده بلده يؤيد المقترن المتعلّق بإنشاء صندوق احتياطي لحفظ السلم ، لضمان اتاحة أموال كافية عند بداية عمليات حفظ السلم أو زيادة صندوق رأس المال المتداول بمكون لعمليات حفظ السلم يمول وفقاً للجدول الخاص للتوزيع تكاليف هذه العمليات .

٢٠ - وقال إن اعتبارات الواقعية السياسية والاقتصادية ، في هذا الصدد ، تجعل النظام الحالي لتمويل عمليات حفظ السلم الآلية الوحيدة القابلة للبقاء . وأضاف أنه ينبغي ، بناءً على ذلك ، جعل هذا النظام مستقراً ويمكن التنبؤ به من خلال الاعتماد الدائم للجدول الموضوع بموجب قرار الجمعية العامة ٣٠١ (د - ٢٨) والقرارات اللاحقة . وقال إن تمويل هذه العمليات مسؤولية جماعية للدول الأعضاء بيد أن هذه الدول لا تتقاسمها بالتساوي . وقال إن على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد لكنه ينبغي أيضاً احترام اختصاص الجمعية العامة فيما يتعلق بالجوانب المتعلقة بالميزانية في هذه العمليات .

البند ١٠٣ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعين الحسابات (تابع) (Corr.1 A/47/5 و Corr.1)، المجلدات الأول والثاني والثالث و ٣-١ ، و Add.4 و Corr.1 ، و Add.5 ، و Add.6 ، و Add.7 و Corr.1 (بالفرنسية فقط) ، و ٨ و Add.8 و Corr.1 ، و ٤ و ٣١٥ A/47/460 ، و ٥٠٠ A/47/510 ، و A/47/500

٢١ - السيد برسلر (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إنه بالنظر إلى عظم حجم اشتراكات الولايات المتحدة في الميزانية العادلة وفي عمليات حفظ السلم ، والعجز الكبير في الميزانية المحلية ، وما أورنته وسائل الإعلام من تقارير أخيرة بشأن التبييد والاحتيال في الأمم المتحدة ، فإن لدى وفد بلده اهتماما خاصا بالبند قيد النظر . وقال إنه يعتقد اعتقادا قويا أن الأمم المتحدة يجب أن تبقى عند أرفع معايير الكفاءة والنزاهة في إدارة برامجها ومواردها . وقال إن من سوء الطالع أن تقارير مجلس مراجعين الحسابات بشأن حسابات الأمم المتحدة قد كشفت ، على مر السنين ، عن تكرار مستمر لسوء الإدارة والتبييد واساءة الاستعمال والاحتيال في بعض الحالات . وقال إن الجمعية العامة بذلك جهودا متضادة في معالجة هذه المشاكل إلا أن الأمانة العامة لم تحرز تقدما ذا بال نحو اتخاذ الخطوات التمويهية الازمة .

٢٢ - وأضاف قائلا إنه في ضوء الموارد الهامة المتاحة للأمانة العامة فإن كفاية الآليات القائمة للرقابة - مجلس مراجعين الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية وشبكة المراجعة الداخلية للحسابات - تحتاج إلى فحص جاد ، على نحو ما أكد على ذلك وفد بلده في الدورة السابقة للجمعية العامة .

٢٣ - ومضى قائلا إن تقرير مجلس مراجعين الحسابات (Corr.1 A/47/5 و Corr.1)، المجلدات الأول والثاني والثالث) قد حدد عددا من جوانب النقص واساءة الاستعمال الخطيرة ، ويماشل العديد منها تلك المبلغ عنها في الماضي . وقال إن مما يخيب الأممال أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لم تكن قادرة على الاتفاق على التوصيات الأقوى الرامية إلى معالجة المشاكل ، وأنه لا يشاطر اعتقادها بأن الأمانة العامة ستقوم بنفسها بمعالجة هذه المشاكل بطريقة مجدية . وقال إن وفد بلده يومي ، بناء على ذلك ، بأن تطلب الجمعية العامة من مجلس مراجعين الحسابات الاضطلاع بمراجعة واسعة لحسابات الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، تهدف إلى المزيد من التحقيق في القضايا التي أثيرت في التقرير . وينبغي أن تأخذ المراجعة في الاعتبار التكتشفات العلمية الأخيرة المتعلقة بسوء الادارة والفساد في برامج وادارات وهيئات خبراء محددة تابعة للأمم المتحدة . وقال إنه ما لم يتم الاضطلاع بهذا الفحص وتقدم النتائج إلى الدورة القادمة للجمعية

(السيد برسل ، الولايات المتحدة الأمريكية)

العامة ، فإن وفده لا يعتقد أن الجمعية العامة ينبغي أن توافق على نتائج مراجعة الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . وعلاوة على ذلك ، في غياب الأداء المحسّن والتقدم القابل للقياس نحو المساءلة والكفاءة ، فإن كونference الولايات المتحدة يجد من العسير بصورة متزايدة تمويل برامج الأمم المتحدة .

٢٤ - واستطرد قائلاً إن الأمانة العامة قد اعترفت بأن النظم القائمة للرقابة على المرتبات والاستحقاقات ، التي تعزى إليها تقريرًا ثلاثة أرباع الميزانية العادلة للأمم المتحدة ، غير فعالة ، بيد أن الدول الأعضاء قد أبلغت بالانتظار حدوث التحسينات إلا بعد أن يصبح نظام المعلومات التنظيمية المتكملاً عاملًا . وأضاف إن وفده يرى الافتقار إلى التكنولوجيا ذات الصلة لا يعفي الأمانة العامة من المسؤولية عن الإدارة السليمة للموارد .

٢٥ - ومضى قائلاً إن مجلس مراجعى الحسابات قد أصدر في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة تقريرًا خاصاً عن الترتيبات الرامية إلى منع الاحتيال وامانة الاستعمال في دفع استحقاقات الموظفين وأيدت الجمعية توصياته . وقال إن الدول الأعضاء كانت تتوقع أن تقوم الأمانة العامة بتنفيذ تلك التوصيات ولكن لسوء الحظ لا يبدو أن ذلك قد حدث . وقال إن المجلس أبلغ عن وجود جوانب ضعف خطيرة في إدارة مدفوعات منح التعليم وبدل الأعلى ، وإن التقرير الحالي لم يوضح ما إذا كانت حالات الاحتيال في دفع هذه الاستحقاقات قد تم تحديدها في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، بيد أن جوانب النقص الخطيرة التي ظلت واضحة تؤدي بامكانية وقوع الاحتيال وسوء الاستعمال على نطاق واسع . وقال إنه في غياب التوثيق الكامل لتبرير هذه المدفوعات ، لا يعتقد وفده بلده أن المجلس أو الأمانة العامة في وضع يؤكدان فيه أنه لم يتم ارتكاب الاحتيال وسوء الاستعمال من جانب بعض موظفي الأمم المتحدة . وأضاف أنه ينبغي لمراجعة الحسابات الموسعة أن تشمل مراجعة كاملة للمدفوعات فيما يتعلق بمنع التعليم وبدلات الأعلى وإعانات السكن والتغويغ عن الضرائب ، وإنه ينبغي إعطاء الموظفين الذين يتلقون هذه العلاوات والاستحقاقات حالياً مهلة ٣٠ يوماً لتقديم الوثائق المطلوبة لتأييد المدفوعات المسددة خلال فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . أما إذا لم يتم تقديم هذه المعلومات أو لم يمكن التتحقق منها فينبغي أيقاف الدفع فوراً .

٢٦ - وأضاف قائلاً إن المجلس قد أورد ذكر العديد من حالات سوء الاستعمال وعدم سداد

(السيد برسلر ، الولايات المتحدة الأمريكية)

الرأي في ادارة شؤون الموظفين ، وأخطرها البقاء على المدير السابق للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في قائمة رواتب العقد على الرغم من فصله من هذه الوظيفة ، وإن وفده يود معرفة مبرر ذلك الترتيب وما اذا كان مستمرا . وقال إن المجلس أورد أيضا ذكر انتهاكات للإجراءات الراسخة التي تحكم توظيف الأفراد بعقود واستشارات قصيرة الأجل ، بما في ذلك توظيف الموظفين السابقين الذين يتتقاضون معاشات تقاعدية من الامم المتحدة والذين تم توظيف بعضهم في المنظمة بأجر تزيد على الحد الأقصى البالغ ١٢٠٠ دولار المحدد بموجب قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٣٧ . وقال إنه ينبغي للأمانة العامة أن تقدم قائمة بجميع هؤلاء الأفراد الذين تم توظيفهم خلال السنة الماضية ، بما في ذلك الذين يخدمون بوصفهم خبراء استشاريين مع توضيح طبيعة العمل المنجز ومبلغ التعويض المقبول . وقال إنه ينبغي لمراجعة الحسابات الموسعة أن تتحقق أيضا من جميع العقود التي يدخل فيها موظفون متقاعدون ، بغية تحديد أي انتهاكات لاحكام القرار ٢٣٧/٣٧ .

٢٧ - وأردف قائلا إن التقرير يكشف أيضا عن أوجه قصور خطيرة في نظام مراقبة ملاك الموظفين (الفقرات من ١٦٩ إلى ١٧١) . وقال إنه يبدو أن الأمانة العامة لم تستطع تحقيق تطابق في سجلات الموظفين وكشف المرتبات مع ملاك الموظفين المعتمد . ومن ثم فإن العدد الفعلي للموظفين في كشوف المرتبات قد يتجاوز المستويات المعتمدة . وقال إن من الواقع أن هناك عددا من الموظفين الزائدين في كشف مرتبات مكتب الامم المتحدة في فيينا (الفقرات من ١٩٣ إلى ١٩٦) ، وهي حالة يرى المجلس أنها تتقوض تخفيض الموظفين المأذون به في قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤١ . وقال إنه ينبغي أن تفحص مراجعة الحسابات الموسعة استخدام الموظفين الزائدين والتدابير الأخرى مثل التوظيف الطويل الأجل لأفراد معينين بعقود قصيرة الأجل ، مما قد تكون الأمانة العامة قد استخدمته للتعويض عن خفض عدد الوظائف المطلوب .

٢٨ - ومضى يقول إن الاستنتاجات العديدة للمجلس فيما يتعلق بمارسات الشراء تعتبر موضوع قلق خطير . فقد خضع ما يقل عن ٢٠ في المائة من طلبات الشراء في المقر للزيادة التنافسية ؛ وهذا انتهاك خطير للأنظمة والقواعد المالية للأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، في كثير من الحالات لا تقدم العقود ما يكفي من مواجهات للمنتجات أو الخدمات المطلوبة . وهكذا يمكن أن يحدث سوء استعمال واحتياط كبيران . وقال إن استمرار هذه الممارسات غير التنافسية يجعل من العسير على مؤيدي الامم المتحدة في

(السيد برسلر ، الولايات المتحدة الأمريكية)

كونفرس الولايات المتحدة الدفاع عن تمويل المنظمة . وقال إنه ينبغي ، بناء على ذلك ، أن تستعرض مراجعة الحسابات الموسعة ممارسات الشراء والقرارات ، بما في ذلك تلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام .

٢٩ - وأضاف قائلاً إنه على الرغم من أن الجمعية العامة قد حثت الأمين العام من جديد في الدورة الماضية على وضع إجراءات صارمة لمراقبة الممتلكات غير المستهلكة . فإن الأمانة العامة لم تستجب استجابة جادة . فقد استثنى المعايير الجيدة لادارة الممتلكات غير المستهلكة ٩٩ في المائة من جميع هذه الممتلكات من حسابات الجرد . وقال إن وفد بلده يؤيد توصية المجلس التي مفادها أنه ينبغي تنقيح تعريف الممتلكات غير المستهلكة لزيادة كمية الممتلكات الخاضعة للعد المادي السنوي . وقال إنه ينبغي أن يصدر عن مراجعة الحسابات الموسعة تقرير بشأن الاجراء التمهيحي المستخدم لتحسين ادارة الممتلكات ، وبشأن الخسائر في الممتلكات التي لم يتم بعد توثيقها توثيقاً كاملاً .

٣٠ - وقال إن تجاهل القواعد المالية الراسخة الأخرى مستمر ، ويتمثل أخطر مثال أورده المجلس بقرار الأمانة العامة بتزويد معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) بـ ٩ ملايين دولار من السلف النقدية دون إذن الجمعية العامة . وقال إن وفد بلده على غير اقتناع بأن المعهد يقدم فوائد ملموسة لجميع الدول الأعضاء . وإنه كفيره من الوفود نادي مراراً باغلاقه . وقال إنه ينبغي النظر في الإذن بهذه الأموال في سياق مقرر من الممكن أن تتخذه الجمعية العامة بشأن مستقبل المعهد .

٣١ - واستطرد قائلاً إنه بالإضافة إلى المشاكل المالية المحددة في التقرير ، أبدي المجلس عدداً من الملاحظات فيما يتعلق بعدم فعالية برامج الأمم المتحدة والهيئات التنظيمية المنتشرة والافتقار إلى معايير حجم العمل لدى تحديد مستويات ملاك الموظفين . وأضاف أن وفد بلده يؤيد توصيات المجلس التي مفادها أنه ينبغي تجنب المهام الإدارية غير الضرورية عند اقامة مؤسسات جديدة حتى لا يكون هناك تداخل وزدواج لا لزوم لهما في الانشطة القائمة . وقال إن الأمانة العامة ظلت ، حتى الان ، غير قادرة على القيام بالاجراء التصويبى اللازم أو غير راغبة في ذلك . وقال إنه ، بالنظر الى عملية إعادة التشكيل الجارية ، ينبغي أن تفحص مراجعة الحسابات الموسعة هذه المسائل بصورة أكثر شمولاً وتقدم توصيات محددة للتنفيذ فيما بعد في عملية الاصلاح .

(السيد برسل ، الولايات المتحدة الأمريكية)

٣٢ - واسترسل قائلاً إنه مسؤول للاحظة أن استنتاجات وتوصيات المجلس بشأن حفظ السلم قد تم تجميعها معاً ، وبالتالي فقد أبرزت بشدة أكبر . وقال إنه ينبغي موافلة هذه الممارسة كما ينبغي أن تكون التقارير المقبلة اهتماماً أكبر لعمليات حفظ السلم .

٣٣ - ومضى يقول إنه يبدو من تقرير المجلس أن الامانة العامة تتتجاهل استنتاجات شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ، وإن ملاحظة المجلس فيما يتعلق بالافتقار إلى الاصرار على انتقاد النظم والقواعد وجعل رؤساء وحدات المنظمة خاضعين للمساءلة بشأن قراراتهم وأفعالهم تبعث على الانزعاج بمورقة خاصة . وقال إن هناك حاجة إلى ادخال تغييرات جذرية في نهج الامانة العامة إزاء مهمة المراجعة الداخلية للحسابات ، فأولاً ، ينبغي تنفيذ التوصية ٣٩ لفريق الخبراء الحكوميين الرفيع المستوى فوراً كي يتمكن مدير المراجعة الداخلية للحسابات من تقديم تقرير إلى الأمين العام مباشرة . وثانياً ، ينبغي تقديم موارد إضافية إلى شعبة المراجعة الداخلية للحسابات من خلال إعادة الوضع كي يمكن استئجار مراجع حسابات مؤهلين في أسرع وقت ممكن . وأخيراً ، ينبغي إتاحة تقارير شعبة المراجعة الداخلية للحسابات للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية كي يتتسنى اجراء رصد مستقل لتنفيذ توصيات الشعبة . وعلاوة على ذلك ، ينبغي إتاحة الرسائل الادارية التي يقدمها المجلس إلى الامانة العامة لجميع أعضاء اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية طوال السنة .

٣٤ - واستطرد قائلاً إن هذه التغييرات لا تقدم إلا حل قصير الأجل ، وأنه يجب اتخاذ المزيد من الخطوات الأساسية لضمان استخدام الأموال بكفاءة وفعالية وأمانة ، وقال إنه ، تسلیماً بخطورة الحالة الراهنة ، ينبغي للأمانة العامة أن تقدم مقترنات شاملة لضمان المراقبة الفعالة لبرامج المنظمة وعملياتها وتمويلها . وإن هناك حاجة ماسة لهذه التغييرات لتمكين الدول الاعضاء من أن تبرر لهيئاتها التشريعية الموارد المطلوبة لتمويل ولايات المنظمة الاخذة في الاتساع . وقال إن وفده بلده ، في هذا الصدد ، يرحب باعتزام الأمين العام تقديم مقترن إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية يتعلق بإنشاء مفتاح عام لمنظومة الأمم المتحدة .

٣٥ - ومضى يقول إن وفده يود أن يسجل قلقه الخطير فيما يتعلق بالمشاكل المحددة في تقرير مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . فقد تم الإبلاغ عن العديد من استنتاجات المجلس في الماضي . إلا أنه على الرغم من التأكيدات المتكررة

(السيد برسلر ، الولايات المتحدة الأمريكية)

من الادارة ، ظل التقدم نحو حل القضايا المتعلقة محدوداً أو لا وجود له . وقال إن وفد بلده متزعزع انتزعاً عميقاً لحالة الاختيال الذي ارتكبه موظفو مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين . وهو يتطلع إلى تسلم المزيد من المعلومات من الأمانة العامة فيما يتعلق بما تم اتخاذه من خطوات لاسترداد الأموال المسروقة واتخاذ إجراء قانوني ضد المركببين . وقال إن وفده يود أيضاً معرفة ما إذا كانت الادارة تحقق في امكانية ما إذا كان الأفراد المعنيون قد اشتركوا في حالات أخرى من حالات الاختيال أو الاختيال الافتراضي .

٢٦ - وقال إن بلده ينظر بجدية شديدة إلى الاستنتاجات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، ويقف بصورة وثيقة جدا على الاجراءات التمويلية التي تتخذها الامانات المعنية . وأضاف أن مستويات التمويل المقبلة لكل منظمة وبرنامج ستكون منوطة بالتقدم المحرز نحو هدف تحقيق الادارة البرنامجية والمالية السليمة .

- ٣٧ - ومضى يقول إنه تسلیما بالشهرة المتزايدة للمنظمة في الشؤون العالمية ومستوى مواردها ، فقد أصبح الجمهور ووسائل الابناء أكثر ادراكا وقلقا بشأن أوجه القصور الاداري للأمانة العامة . وقال إن الامال العريضة للحكومات والشعوب على نطاق العالم ت Hutchinson على الأمم المتحدة أن تدير مواردها ادارة مسؤولة . وبناء على ذلك يجب على الأمانة أن تستجيب بموردة جادة للشوافع المحددة في التقرير عن الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ . واختتم قائلا إن نتائج مراجعة الحسابات الموسعة وما تتبع الأمانة العامة من اجراءات ستعطي الدول الأعضاء فرصة . في عام ١٩٩٣ ، لتحديد ما إذا كانت الأمانة العامة قد zl الزمت نفسها بالمسائلة الكاملة عن الأموال التي تديرها وما هي الاجراءات المحددة التي تتبعها لحل المشاكل . وفي الظروف الاقتصادية العسيرة ، لا يمكن تحمل التبدييد والاحتياط والفساد وسوء الادارة .

١١/٣٠ الساعة الجلسة رفعت